المحاضرة الأولى : مدخل للمسؤولية المهنية

جاءت القوانين لتنظم حياة الاشخاص ولتحقق العدل بينهم، فالمسؤولية بدأت في القدم بالانتقام الفردي والمجتمعي، ثم تطور الامور وفسحت المجال لظهور المسؤولية تجاه المجتمع ولعل أهم عنصر في التعجيل بظهور المسؤولية القانونية هو الافراط في الانتقام بالإضافة لتدخل الدولة في فض النزاعات بين المتخاصمين. وترتب على ذلك أن أصبحت المسؤولية القانونية تنقسم إلى قسمين، جزائية ومدنية.

ففي القانون الفرنسي القديم كان يسأل المهنيون على أساس المسؤولية الخطئية ثم شيئاً فشيئاً بدأت تظهر أنواع أخرى من المسؤولية القانونية التي تسمح بمحاسبة المهنيين باختلاف مجال ممارسة المهن وارتكاب الأخطاء والأضرار بالغير.

إن مصطلح المسؤولية المهنية لم يكن معروفاً فيما مضى. لكن ظهور نشاطات جديدة لم تكن من قبل. بالإضافة لتخلي الدولة عن بعض من أنشطتها للخواص وظهور ما يسمى أصحاب المهن الحرة من محامين وموثقين وأطباء ومهندسين وغيرهم، كلهم عجلوا بظهور معالم جديدة لمسؤولية هؤلاء المهنيين على أساس ممارستهم لمهنتهم ولحسابهم الخاص. وبالتالي مساءلة هؤلاء المهنيين تجاه زبائنهم وزملائهم وتجاه هيئاتهم المهنية وتجاه أعراف مهنتهم جعل الدولة تتدخل لتنظيم هته الروابط عن طريق اصدار مدونات أخلاقية تهتم بمهنتهم على غرار مدونة أخلاقيات مهنة الطب.

إذن المسؤولية المهنية تختلف عن المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية كونها تستلهم التزاماتها من المهنة وأخلاقياتها بصورة عامة. فالمسؤولية المهنية لا نتصورها فقط عند أصحاب المهن الحرة بل تمتد بصفة عامة لكل من يمارس مهنة يستقل فيها تقنيا وفنيا وتسمح له بالتمركز في مرتبة متفوقةً مقارنة مع المستهلك الضعيف.

فظهور المسؤولية المهنية لم يكن وليد الصدفة، بل إن التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في المجتمعات وظهور وسائل الإنتاج الحديثة وتخلي الدولة عن بعض وظائفها دفع الفقهاء والباحثين بشكل مثير للإهتمام للبحث عن مفاهيم ومبادئ لهذه المسؤولية، وتعتبر المسؤولية المهنية حديثة النشأة، حيث بدأت بوادر هذه المسؤولية تظهر بشكل مستقل نتيجة عدة عوامل فرضتها معطيات إيديولوجيا واجتماعية واقتصادية ما جعل البعض يحاول أن يأخذ بها مبررا نتيجة للتطور الإقتصادي وتزايد فرص المخاطر التي تهدد المستهلك ولقصور القواعد المسؤولية التقليدية في حماية المضرورين.